رؤية أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي حول محتوى القضية الجنوبية

«،احتلت القضية الجنوبية صدارة قضايا الحوار الوطني الشامل لارتباط بروزها من ناحية بجذورها ومسار تحولاتها وتطوراتها حتى اللحظة ومن ناحية أخرى بجملة العوامل السلبية المتراكمة المختلفة التي أدت إلى تشكل مظاهرها المتعددة راهناً المترابطة مع بعضها في العلاقة التأثيرية المتبادلة بينها،وإرتسام صورة واضحة عن سماتها وأبعادها تمثل مع كل مظاهرها وأسبابها والمشكلات المتصلة بها محتوى هذه القضية في طابعها الوطني كجزء هام ومؤثر في الواقع من القضية الوطنية اليمنية بكل تجلياتها الراهنة والتي لايمكن التعاطي معها بمعزل عن مؤثرات عوامل إقليمية ودولية سلبية وإيجابية كون الجمهورية اليمنية هي وحدة من وحدات المجتمع الدولي .

مع أخذ القضية الجنوبية بعداً سياسياً كما يدلل عليه موقعها في مؤتمر الحوار الوطني،غير أن ذلك لايعني عدم شمولية غالبية مظاهرها والمشكلات المرتبطة فيها كل الواقع اليمني جنوباً وشمالاً ولاسيما أبعادها الحقوقية،الاجتماعية، الثقافية،الأمنية،الاقتصادية،الادارية، التنموية،الخدماتية،المطلبية،وحتى السياسية مما يستدعي التشخيص العلمي والموضوعي والعقلاني والمنطقي لكل مظاهر ومشكلات محتوى القضية لتتحدد على ضوئه معالجات جذرية لها يعود نفع وإيجابية تنفيذها على كل أبناء الوطن اليمني الواحد شمالاً، وجنوباً، ولاشك أن هناك أسباباً وعوامل مباشرة أدت إلى تولد وتنامي مظاهر القضية وأخرى غير مباشرة، وجميعها كانت ولاتزال المسهمة في تفجر الجزء الأكبر من المشكلات بكل أنواعها في الواقع المجتمعي والوطني أكانت متراكمة أو متوالدة، إلا أن تفاقمها يختزل في معضلة ضعف الدولة وأدائها وعدم قدرتها على قيامها بوظائفها على الوجه الأكمل لأسباب بعضها موضوعية وذاتية، وفشل الكثير من سياساتها بشأن تحقيق كل مقومات الحياة الكريمة لكل أبناء المجتمع اليمني.

أولاً: الأسباب والعوامل التي أنتجت وغذت محتوى القضية الجنوبية:

> عدم معالجة أسباب وآثار الصراعات والحروب السابقة وإجراء مصالحة وطنية شاملة جنوبية جنوبية، وشمالية شمالية، وجنوبية شمالية،مما جعل الباب مفتوحاً أمام القوى المعادية للوحدة والمتضررة منها بتغذية ثقافة الثأر والإنتقام وإثارة الفتن والصراعات .

> عدم إلتزام شركاء الحكم بعد الوحدة بتجسيد حرية الرأي والتعبير والقبول بالآخر وإشراك الجميع في صناعة القرار بل مارست تلك الأطراف سياسة الإقصاء ضد بعضها البعض وضد أطراف أخرى، وشكلت سياسة الإقصاء والإنفراد بالسلطة والتنكيل بالآخر أحد أسباب الأزمة السياسية في الوطن بشطريه.

> توسع دائرة هيمنة مراكز قوى ونفوذ مختلفة على الدولة ومما أضعفها وأعاق تطور أدائها وقيامها بدورها على النحو الأكمل لأنها ظلت تسخر لخدمة مصالح مراكز القوى والنفوذ تلك على حساب مصلحة الغالبية من أبناء المجتمع .

> عدم التزام الدولة والقوى السياسية بالحفاظ على الإيجابيات في المحافظات الجنوبية والشمالية قبل الوحدة في ظل العهد الوحدوي .

> التراجع الكبير لفعاليات الثقافة الوطنية المتطورة والمتجددة وإفتقار الدولة لسياسات ناجحة وفاعلة في إدارة التنوع الثقافي التكاملي ضمن الثقافة الوطنية وأداء بعض القوى والأحزاب السياسية دوراً سلبياً في التعبئة المناطقية والشطرية والطائفية والمذهبية وتغذية ثقافة الفوضى والعصبية والتمايز العنصري وتجسيدها في ممارسات وسلوكيات عملية .

> ضعف الإدارة والإقتصاد وتفشي الفساد وسوء إستغلال وتوظيف الموارد المتاحة في الدولة مما أدى إلى جانب ضعفها تزايد الإختلالات المختلفة فيها والمجتمع .

> إستمرار تعرض اليمن للنفوذ والتدخل في شؤونه بصورة مباشرة وغير مباشرة، وخلق وتغذية العوامل المعيقة لبناء اقتصاد وطني قوي ومتطور .

> غياب تحقيق العدالة بكل جوانبها وأبعادها وفي مقدمتها البعد الاجتماعي، وإضعاف فاعلية تطبيق النظام والقانون وعدم ردع الأشخاص فوق القانون الذين يراكمون الثروة بطرق غير مشروعة على حساب حقوق غالبية أبناء المجتمع .

> إقتصار أداء الأحزاب والتنظيمات السياسية على الجانب السياسي وغياب دورها الإيجابي الفاعل المناط بها وطنياً في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية الوطنية .

> تضرر شرائح وفئات مجتمعية واسعة من الأثار السلبية لبرامج الإصلاحات الإقتصادية والمالية والإدارية منذ منتصف التسعينيات في ظل تزايد أعداد السكان ومحدودية موارد الدولة وعدم تمكنها كنتاج لذلك وأسباب أخرى من تحقيق نهوض حضاري من تقدم وتطور يلتمسه المواطن في حياته المعيشية .

ثانياً: مظاهر ومشكلات محتوى القضية الجنوبية:

> خروج قيادات منتمية للحزب الإشتراكي عن الخط الوحدوي للحزب بعد حرب 94م بتبني خلق نواة لأفكار ثقافية سياسية بنزعة إنفصالية .

> تسريح الآلاف من الكوادر العسكرية والمدنية من وظائفها بعد حرب 94م ونزوح أعداد كبيرة منهم إلى الخارج وعاد الغالبية العظمى منهم إلى وطنهم في سنوات لاحقة يمارسون كل حقوقهم السياسية ولم يتم ترتيب أوضاعهم بإعادتهم إلى وظائفهم ومنحهم مستحقاتهم وحقوقهم القانونية .

> تبني الحكومة لسياسة الخصخصة ونفذت في بيع وخصخصة مؤسسات ومصانع وشركات تابعة للقطاع العام والتعاوني،وتسريح العاملين فيها وإستمرار غالبيتهم يتقاضون رواتبهم الشهرية لكنهم بدون أعمال فعلية وأصبحوا عمالة فائضة.

> ضعف دور الدولة الإقتصادي والإجتماعي والثقافي مما أدى إلى تفاقم المشكلات في هذة الجوانب وتضاءل الأمل بتحسن الأوضاع المعيشية في ظل إرتفاع نسبة البطالة وخاصة في أوساط الشباب ومحدودية الفرص في سوق العمل الحكومي والخاص والمهن الحرة، وكذا إستمرار تزايد أعباء الحياة المعيشية وإرتفاع الأسعار للمواد الغذائية والإستهلاكية .

> تفشي الفساد في القضاء والجهاز الاداري للدولة وفي الواقع الاجتماعي كثقافة وفي صرف وتمليك الأراضي أو البسط عليها في ظل عدم قدرة غالبية أبناء المجتمع من الموظفين ومحدودي الدخل ومنتسبي النقابات على امتلاكهم مساكن خاصة لهم .

> طغيان ممارسات بعض الشخصيات النافذة بإساءتها للدولة والقانون في المحافظات الجنوبية وعدم تمكن الدولة من المعالجة الجذرية للمشكلات المتراكمة لقضية الأراضي التي تعود إلى الستينيات وقبيل إعادة تحقيق الوحدة وبعدها وكذا إستمرار منح أراضي واسعة وتمليكها لشخصيات نافذة أو بحجة الإستثمار دون أن يتحقق .

> إستغلال السلبيات والأخطاء التي تنسب للدولة في إذكاء العصبية الشطرية والمناطقية وغيرها وتوظيف ذلك لأبعاد سياسية ومحاكاة الماضي من قبل إستحضار العودة لعهد التشطير بتنمية وعي مغلوط لدى بعض الشباب تجاه الوحدة وإسقاط ماتعتبر إيجابيات الدولة الشطرية في المقارنة مع الواقع الراهن والتغاضي عن التوعية بسلبيات ومآسي العهد التشطيري وأخطاء النظامين السابقين خلاله .

> جملة الإختلالات والسلبيات والمظالم بأبعادها الإجتماعية والإقتصادية والإدارية والقانونية مثلت بيئه مناسبة لتنظيم مسيرات ومظاهرات ترفع مطالب حقوقية أطلق على طابعها بالحراك الجنوبي السلمي عام 2007م ثم تطورت المطالب إلى سياسية نتيجة دخول عوامل داخلية وخارجية متعددة ساعده على إخفاء الطابع السياسي للحراك ثم إنسلخ منه حراك مسلح ضاعف بما يقوم به من أعمال عنف وتخريب التحديات على الدولة إضعافه إلى تحدي نمو وإنتشار تنظيم القاعدة الإرهابي ومجموعات إرهابية أخرى في بعض المحافظات الجنوبية ومنها محافظة أبين فأختلطت الأوراق أكثر مع الإلتقاء أحياناً بين هذا التنظيم والحراك المسلح فتزايدت الإعتداءات على بعض المقرات الحكومية وإستهداف أفراد من الجيش والأمن وقطع الطرق والتقطع والقتل فيها لمواطنين أبرياء وإجبار مواطنيين بالقوة لتنفيذ عصيان مدني والاعتداء على كل ممتلكات خاصة بمواطنيين من المحافظات الشمالية وإذكاء نزعة عدائية تجاه أي مقيمين في بعض المحافظات الجنوبية من أبناء الشمال .

> تعددت الفصائل والإتجاهات التي تعمل ضمن الحراك الجنوبي فتنكرت بعضها في خطابها ونشاطها وأعمالها ومطالبها للحقائق التاريخية والجغرافية للوطن اليمني وللحقائق في واقع المحافظات الجنوبية راهنا التي توجد فيها الدولة بكل مؤسساتها وضمن النظام السياسي مدعية بأن الجنوب محتل من قبل الشمال متجاهلة حقيقة نسبة القيادات الوطنية من أبناء المحافظات الجنوبية في الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية والدبلوماسية، ناهيك عن الحقائق الديمقراطية وتشابك ووحدة المصالح مصيرياً بين أبناء الوطن شمالاً وجنوباً .

> تزايدت التعقيدات في واقع مكونات وفصائل وتعبيرات الحراك الجنوبي بسبب إختلافاتها وتداخل وتشابك التأثيرات والتوظيفات السياسية الداخلية والخارجية على بعضها سواء على صعيد تواجد وتأثير مراكز قوى ونفوذ داخلية لإستغلال بعض هذه الفصائل لأجندات خاصة على حساب المصلحة العليا للوطن، أو على صعيد نفوذ وعلاقات مع قوى إقليمية وربما أطراف دولية إضافة إلى إستمرار المنابر الإعلامية التي تبث ثقافة تمزيقية وثقافة الكراهية بين أبناء الوطن الواحد بما فيها قنوات فضائية محلية خاصة وتبني أخرى عربية وأجنبية توجه في خطابها حيال القضية الجنوبية لإستثماره سياسياً من قبل دول وأطراف إقليمية ودولية والمتضرر من التأثير على وعي البعض وتعبئتهم ضد الوحدة وأبناء المحافظات الشمالية هو اليمن الواحد .

> إن الحراك الجنوبي الإحتجاجي السلمي قد مثل متغيراً إيجابياً مؤثراً في سياقه الوطني والمشهد السياسي اليمني وسيتعزز دوره المنشود من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل بكونه الحامل للقضية الجنوبية .

> بروز ثلاثة مواقف متباينة في الشارع الجنوبي حول القضية الجنوبية.. الأول يطالب بدولة إتحادية فيدرالية تتكون من عدة أقاليم.. والثاني يطالب بدولة إتحادية تتكون من إقليمين.. والثالث يدعو إلى فك الإرتباط.

الخلاصة:

> إن ما سبق عرضه قد يكون جزءاً غير كاف لخارطة أسباب ومظاهر مشكلاتنا كيمنيين ونصل في المحصلة إلى أن جوهر محتوى القضية الجنوبية تتلخص في عنوانها الوطني العام فيما آلت إليه الأوضاع وتطوراتها المختلفة على كافة المناحي الحياتيه في الجنوب بشكل خاص وفي اليمن بصورة عامة من سلبيات وإختلالات ومشكلات وتحديات وأزمات وتناقضات وصراعات ومظالم وإحباطات وأماني وتطلعات والمعبر عنها جميعاً في بروز رفض شعبي واسع بتعبيرات ووسائل مختلفة لنظام الحكم القائم على المركزية الشديدة وفشلة في معالجة هذه الأوضاع وكل جوانب الإختلالات في واقع الدولة والمجتمع وعدم مواكبته التطور والتغيير المتسارع المنشود شعبياً على كافة المجالات وتحوله إلى عقبه أمام التطور والبناء مما يفرض علينا كيمنيين عبر مؤتمر الحوار الوطني الشامل التفكير الوطني والمنطقي والعقلاني والمسئول للوصول الى معالجات جذرية عادلة للقضية الجنوبية في إطار حل وطني شامل لكافة قضايا الوطن اليمني من خلال التوافق في هذا المؤتمر على تغيير شكل الدولة ونظام الحكم في اليمن ليساهم كل أبناءة في صياغة وتحقيق المستقبل المشرق لهم وللأجيال المتعاقبة من بعدهم .

ونحن على ثقة بأن فريق القضية الجنوبية على مستوى عال من المسؤولية لإنجاز هذه المهمة الوطنية بإقتدار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

مقدم هذه الرؤية

ناصر بن ناصر النصيري

عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل

فريق القضية الجنوبية

نص رؤية العدالة والتنمية لمحتوى القضية الجنوبية

في رؤيتنا لجذور القضية الجنوبية، أوضحنا أن جذور القضية تعود إلى عدد من الممارسات خلال عدد من الفترات المتتابعة ابتدأت خلال الفترة ما بين 22 مايو1990 م وانتخابات ابريل 1993 م، وما نتج عنها وتلاها من التفاف على وثيقة العهد والاتفاق، ثم حرب صيف 1994م، وممارسات الفترة التي تلت الحرب حتى انطلاق ثورة الحراك الجنوبي السلمي في 2007م، والأحداث التي رافقتها. لقد كانت الأحداث والممارسات التي تمت خلال تلك الفترات هي أساس جذور القضية الجنوبية - من وجهة نظرنا - في حزب العدالة والبناء، وبالتالي فإن الحديث عن محتوى القضية الجنوبية، هو حديث عن الشجرة التي نبتت عن تلك الجذور، وفروعها التي نمت على مدار أكثر من 20 عاما. لقد خلق تجاهل النظام لمعالجة آثار الحرب وتصحيح الاختلالات الناجمة عنها بيئة خصبة لظهور العديد من المطالب الحقوقية التي بدأها أولئك الذين تم تسريحهم قسرا من أعمالهم العسكرية والمدنية، كما شكل عدم استجابة النظام للمطالب الحقوقية وقمع أصحابها، سببا كافيا لتنامي المحتوى السياسي للقضية الذي لم يكن طاغيا على القضية رغم أنه كان موجودا بالفعل منذ حرب 1994 م. ولذلك فإن الحديث عن محتوى القضية الجنوبية يتطلب الحديث عن محتواها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحقوقي والثقافي.

أولا : المحتوى السياسي :يمكن تلخيص المحتوى السياسي للقضية الجنوبية في النقاط التالية:

-1 تقليص المشاركة السياسية البرلمانية للجنوب بعد إنتخابات 1993م، فقد تقلصت نسبة تمثيل الجنوب من 40% تقريبا في برلمان الفترة الإنتقالية إلى أقل من 20% في برلمان 1993م، نتيجة لاتباع نظام الدائرة الفردية ومعيار التمثيل السكاني في ترسيم الدوائر الإنتخابية وعدم معالجة هذا الخلل عن طريق إنشاء غرفة ثانية لتعويض الخلل في التمثيل، خاصة في تلك المرحلة التي كانت تستلزم وجود شراكة حقيقية من أجل بناء دولة مؤسسات قائمة على مبادئ وأسس الديمقراطية .

-2 تقليص المشاركة السياسية للجنوب في الحكومة من 50% في حكومة الفترة الانتقالية إلى أقل من (35%) في حكومة الإئتلاف الثلاثي بعد انتخابات 1993م

-3 تقليص تمثيل الجنوب بعد حرب 1994م في كافة المواقع القيادية العسكرية منها والمدنية وتسريح جيش الجنوب وقياداته وإقصاء أبناء الجنوب من معظم المواقع القيادية في المؤسسات العامة.

-4 عدم الاعتذار عن حرب 1994م، وعدم معالجة أثار ونتائج تلك الحرب .

-5 تعديل معظم التشريعات التي أقرت وفقا لمبدأ أفضل ما في النظامين الذي نصت عليه اتفاقية الوحدة، بعد حرب 1994م .

-6 إضعاف الحزب الاشتراكي اليمني الذي شكل الممثل السياسي للجنوب في اتفاقية الوحدة وفي مؤسسات الدولة خلال الفترة الانتقالية وفي حكومة 1999م، فقد تم مصادرة مقراته وممتلكاته وإضعاف مؤسساته بطريقة ممنهجة ليتحول من حزب رئيسي شريك في الحكم إلى حزب معارض يمتلك 7 مقاعد في برلمان العام2003م.

-7 اتبع النظام السابق سياسة شراء الولاءات واللعب على متناقضات الخلافات السياسية في الجنوب قبل 22مايو1990م، محاولا خلق وضع جديد من الصراعات والأزمات في الجنوب لترسيخ حكمه، من خلال خلق تمثيل وهمي للجنوب في مؤسسات الدولة .

ثانيا : المحتوى الاقتصادي: يمكن تلخيص المحتوى الاقتصادي للقضية الجنوبية في النقاط التالية :

-1 تسببت مخرجات الحرب والممارسات التي تلتها في إنهاء الطبقة الوسطى التي كان معظم أبناء الجنوب ينتمون إليها وتحولهم إلى الطبقة الفقيرة أوتلك التي تعيش تحت خط الفقر، وقد كان ذلك نتاجا لعدة ممارسات أهمها :

- التسريح الجماعي لجيش الجنوب وإحالة قياداته وأفراده إلى التقاعد القسري برواتب هي دون الأحد الأدنى للأجور .

- خصخصة شركات القطاع العام وتسريح العاملين فيها أوإحالتهم إلى صندوق الخدمة المدنية .

- الاستيلاء على مزارع الدولة وتسريح العاملين فيها والمستفيدين منها .

- نقل كافة مكاتب الوزارات من عدن إلى صنعاء وما ترتب عليه من نقل العاملين وإضافة أعباء مالية عليهم .

- تم منح نافذين تابعين للنظام السابق امتيازات واسعة في قطاعات الأسماك والزراعة والخدمات النفطية، وبالتالي حرمان أبناء الجنوب من أي عوائد اقتصادية في تلك القطاعات.

2 - تم تهميش ميناء عدن وعدم الاستفادة من موقعه كميناء عالمي حيوي قادر على توفير موارد مالية عالية جدا، ابتداء من منح شركة موانئ سنغافورة عقد المرحلة الأولى للمشروع التي استغرقت أكثر من10 سنوات في بناء وتشغيل المرحلة الأولى بينما قامت شركة موانئ دبي ببناء ميناء جيبوتي كميناء منافس في خلال 5 سنوات فقط، تلى ذلك تأجير الميناء لشركة موانئ دبي، في صفقة مشبوهة لم تتضح تفاصيلها إلى الآن، والتي عملت على إضعاف ميناء عدن من خلال رفع رسوم السفن والحاويات، لمنع أي منافسة لميناء دبي.

-3 تم تحويل مطار عدن الدولي إلى مطار محلي، وهوما أفقد المدينة عوائد مالية كبيرة كرسوم الطيران الأجنبي وجمارك البضائع وغيرها، وقد كان بالإمكان الاستفادة من موقع عدن الإستراتيجي لجعل مطارها محطة ترانزيت عالمية تربط الشرق بالغرب .

-4 تعرضت كافة المواقع السياحية للإهمال، وتحولت معظم أراضي المتنزهات البحرية إلى ممتلكات خاصة لنافذين .

ثالثا : المحتوى الإجتماعي: يمكن تلخيص المحتوى الإجتماعي للقضية الجنوبية في النقاط التالية :

- تسببت التعبئة الخاطئة ضد الجنوبيين في حرب 1994م، إلى خلق صراع مجتمعي وبدأت عملية إعادة الفرز الإجتماعي القائمة على أساس شمالي وجنوبي تظهر بشكل غير مسبوق لينتج عنها تمزق النسيج الإجتماعي للمجتمع اليمني.

- نتج عن التعامل مع الجنوب بعد الحرب من منطلق الفرع التابع للأصل، وحرمان أبناء الجنوب من كثير من الامتيازات الإقتصادية والسياسية، خلق نوع من المواطنة غير المتساوية .

- حرم معظم أبناء الجنوب من تولي المناصب القيادية في الوظيفة العامة سواء على المستوى المحلي أوالمركزي، ومنحت بعض الامتيازات في هذا الخصوص لبعض الأشخاص أوالمناطق تبعا لولاءاتهم للنظام السابق وهوما خلق أيضا نوعا من التمييز الإجتماعي بين مناطق الجنوب نفسها .

- عمل النظام السابق على إحياء عدد من السلبيات الإجتماعية التي كانت قد اندثرت في الجنوب أهمها إعادة النعرات القبلية وتعزيز سلطات المشايخ، حتى أصبح لعدن مشايخ وشيخ مشايخ .

المحتوى الثقافي :

بعد حرب 1994م، عمل النظام السابق جاهدا على طمس الهوية الثقافية للجنوب وتم تغيير أسماء المدارس والشوارع والأحياء والساحات العامة، وتم إغلاق معظم المؤسسات الثقافية من مسارح ودور سينما وتحويل قناة وإذاعة عدن إلى قناة وإذاعة محلية، كما تم تغيير المناهج الدراسية لتمجيد الحرب ووصفها بالحرب المقدسة، ووصل الأمر إلى حد محوصورة شريك التوقيع على اتفاقية الوحدة من كافة التوثيقات الرسمية في محاولة لطمس الشراكة في تحقيق الوحدة، وكأن اتفاقية الوحدة تم التوقيع عليها من طرف واحد فقط، ولا ندري هل تم التفكير جيدا قبل الإقدام على تلك الخطوة أم أنها كانت اعتباطية وبنفس العقلية التي كانت تدار بها الدولة، كما غير النظام في خطاباته التي لم تكن تخلومن تحميل الأئمة والاستعمار كافة مشاكل اليمن لتحميلها الانفصاليين - حد وصفه -، كما عمل النظام على تمجيد ثقافة الانتصار من خلال الاحتفال بتاريخ 7/7 وإعلانه إجازة رسمية لعدة أعوام .

المحتوى الحقوقي :

- نتج عن حرب 1994م ومخرجاتها والممارسات التي تلتها نشوء عدد من الحقوق العامة والخاصة تشكل في مجملها المحتوى الحقوقي للقضية الجنوبية وأهمها ما يلي :

آلاف القتلى والجرحى في حرب 1994م، ومئات المخفيين قسرياً .

- مئات القتلى وآلاف الجرحى والمعتقلين منذ انطلاق ثورة الحراك السلمي في 2007م.

نهب مساحات شاسعة من الأراضي العامة والخاصة السكنية والتجارية والزراعية.

- الحقوق المالية والمعنوية للمسرحين والمتقاعدين قسرياً من العسكريين والمدنيين.

- عدم تكافؤ الفرص في الوظيفة العامة .

- تقييد حرية الرأي والتعبير وإيقاف صحيفة الأيام ومنعها من الصدور.

إن ما ذكر يشكل النقاط الرئيسية والخطوط العريضة لمحتوى القضية الجنوبية في مختلف الجوانب وقد نكون قد أغفلنا بعض الأمور ولا يعني ذلك عدم أهمية ما تم إغفاله - إن وجد - ولكن الدخول في التفاصيل يحتاج إلى عملية رصد كبيرة جدا تتناسب مع حجم محتويات القضية الجنوبية، وإننا في حزب العدالة والبناء لنؤكد على أن عملية معالجة القضية الجنوبية تستلزم معالجة كافة قضايا محتوياتها، الأمر الذي يتطلب عملا دقيقا وجهودا كبيرة ووقتا كافيا، وقبل هذا كله لا بد من توفر القناعة الكاملة لدى كافة المكونات السياسية والإجتماعية بمرحلة التغيير التي أفرزتها ثورة الحراك الجنوبي والثورة الشبابية الشعبية السلميتين، والتي يجب أن تقوم على أساس المشاركة الوطنية الحقيقية في بناء مستقبل الوطن، وتقديم نموذج مختلف من الممارسات السياسية يعمل على إعادة بناء الثقة المفقودة على كافة المستويات، وإيمان تلك المكونات بضرورة إصلاح كافة الإختلالات القائمة وتهيئة الساحة الوطنية لترسيخ مبادئ الديمقراطية وبناء مؤسسات دولة مدنية قائمة على أسس الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية .

أحزاب ومكونات تعرض رؤاها حول السلطة التشريعية

{ استمع فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني أمس لعدد من أوراق العمل حول السلطة التشريعية وستمع إلى رؤى التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي والمرأة.

وقال الدكتور علي عبدالله أبو حليقة النائب الاول في فريق بناء الدولة :" منهجية اليوم تم فيها استعراض موضوع السلطة التشريعية المتكونة من ثلاثة أوراق تضمنت رؤى التجمع اليمني للإصلاح، والبعث العربي الاشتراكي، والمرأة حول السلطة التشريعية بغرفتيه مجلس النواب ومجلس الشورى مؤكدا أنه تم اعداد نصوص متعلقة بتلك الغرفتين.

وقال : إن الرؤى متقاربة في تحديد الاختصاصات لكل غرفة مشيرا إلى ان جميع الأوراق المقدمة سابقا منها قضية الدولة، ونظام الانتخابي، ونظام الحكم باستثناء الأفكار المختلفة حول بعض القضايا المتناولة معتمدة في خططها كيفية تحديد آليات التنفيذ مؤكدا أنهم بصدد عمل تمهيدي، وجمع معلومات، ورؤى تتعلق بمختلف أسس ومرتكزات بناء الدولة المدنية الحديثة.

وأضاف: إن مؤتمر الحوار الوطني الشامل سيخرج بنتائج إيجابية ومرضية تحقق لليمنيين طموحاتهم على كافة الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، مشيرا إلى أن الزيارات الميدانية من قبل فريق بناء الدولة تؤكد على تقارب الرؤى، وحرص الشعب على العمل تحت راية واحدة رغم وجود بعض التوجهات في إعادة بناء شكل الدولة الجديدة.

وأكد ممثل حزب الإصلاح على ضرورة تحقيق مبادىء اساسية تنهض بها السلطة التشريعية لتحقيق مبدأ الفصل الكامل والحقيقي بين السلطات التشريعية، والقضائية، والتنفيذية وتحقيق مبدأ التوازن بين السلطات الثلاث من أجل عدم توغل سلطة لحساب سلطة أخرى، مع إشراك مختلف فئات الشعب وقواه في عملية إدارة السلطة.

وأشار ممثل حزب البعث العربي الاشتراكي القومي في اللقاء إلى "أن السلطة التسريعية للدولة المنتخبة من الشعب تقر القوانين والسياسة العامة للبلد، والخطط التنموية، والاقتصادية والاجتماعية للدولة ومؤسساتها، وموازناتها العامة، وحساباتها الختامية، ومراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية على أدائها، وتحديد صلاحيات ومهام مجلس الشورى.

وأوضح ممثل مكون المراة في اللقاء "أن رؤية مكون المرأة يتمحور حول نظام الاتحاد الفيدرالي المختلط من أجل تحقيق اهداف التغيير من أجل الحفاظ على الروح المعنوية العالية لدى اليمنيين بأفضلية التغيير، وإمكانية الانتفاضة والخروج على الظلم والاستبداد، ومنع وصول بعض رموز الاستبداد إلى سدة الحكم عبر أغلبيتها وتحالفاتها البرلمانية مبدية تخوفها من تسلل القوى المتنفذة إلى السلطة عبر ممثليها في المجلس التشريعي بغرفيته.

واختتم فريق بناء الدولة عمله بمحاضرة للخبير التركي الدكتور محمد رفيق توركاسوز عميد كلية الحقوق بجامعة بني يوزبيل في اسطنبول بتركيا حول المدخل الى الدستور وأهميته ومعرفة الحقوق، والحريات من أجل الحفاظ على شرف، وكرامة، وأمن، واستقرار الانسان.

العيد الوطني الـ23

إصلاح مسار الوحدة مهمة جوهرية لمؤتمر الحوار الوطني.